أقسام الكلام في اللغة العربية

أ. أسامة محمد علي الهمالي
المؤلف https://orcid.org/ 0009-0009-5376-4331
عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية الداوون. ليبيا
البريد الالكتروني: wafef25hg@gmail.com

Parts of speech in the Arabic language

Mr. Osama Mohammed Ali Al-Hammali
Faculty member at the Higher Institute of Administrative and Financial Sciences in Al-Dawoun. Libya

تاريخ الاستلام: 01-06-2026، تاريخ القبول: 10-06-2026، تاريخ النشر: 25-06-2026

ملخص البحث: -

هذه الدراسة بعنوان (أقسام الكلام) وتستهدف: توضيح تعريف أقسام الكلام وأسس تقسيمها في اللغة العربية، شرح الخصائص النحوية والصرفية لكل قسم من أقسام الكلام، استعراض التداخلات اللغوية التي قد تطرأ بين أقسام الكلام المختلفة، إبراز أهمية فهم أقسام الكلام في التحليل اللغوي والتعليم. وكان من وكان منهج الدراسة: اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على المصادر النحوية الكلاسيكية والمعاصرة، تحليل الوظائف النحوية والصرفية لأقسام الكلام من خلال أمثلة لغوية متنوعة. وكان من أبرز نتائجها: يتأسس تقسيم الكلام في اللغة العربية إلى اسم وفعل وحرف على قواعد دلالية وسياقية دقيقة. الاسم يتميّز بخصائص صرفية ونحوية واضحة، مثل دخول "أل"، التنوين، وقبوله الجر والإسناد، لا غنى عن هذا التقسيم في مجالات تعليم اللغة، وتحليلها الحاسوبي، وتفسير النصوص الأدبية والشرعية.

الكلمات المفتاحية:(أقسام الكلام–الاسم – الفعل – الحرف).

Abstract:

This study, titled “Parts of Speech”, aims to: clarify the definition and classification criteria of the parts of speech in the Arabic language; explain the grammatical and morphological characteristics of each category; explore the linguistic overlaps that may occur among different parts of speech; and highlight the importance of understanding these categories in linguistic analysis and education.

The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on both classical and modern grammatical sources. It analyzes the syntactic and morphological functions of parts of speech through a variety of linguistic examples.

Among its key findings: the division of Arabic words into noun, verb, and particle is based on precise semantic and contextual principles. The noun is marked by clear morphological and syntactic features, such as taking the definite article “al”, accepting tanwīn, and being subject

to case endings and syntactic functions. This categorization is essential for language teaching, computational analysis, and interpreting literary and religious texts.

Keywords: Parts of Speech – Noun – Verb – Particle.

المقدمة: -

الحمد لله رب العالمين، الذي وهبنا نعمة اللغة العربية، وجعلها أداةً ساميةً للتعبير والتواصل، وبفضله، نتمكن من دراسة أقسام الكلام التي تُعد أساس فهم تركيب الجملة ودلالتها. وبعد:

تُعتبر أقسام الكلام من الركائز الأساسية التي يقوم عليها علم النحو في اللغة العربية، فهي الإطار الذي يُنظّم تركيب الجملة ويُفسّر وظائف الكلمات داخلها.

فبفهم هذه الأقسام، يتمكن المتعلّم والباحث من التمييز بين الكلمات وفقًا لطبيعة دلالتها ودورها في السياق اللغوي، ما يُسهل عليه تحليل النصوص وفهمها بعمق. لقد اعتمد النحاة العرب، وعلى رأسهم سيبويه، تقسيمًا ثلاثيًا للكلمات إلى: الاسم، والفعل، والحرف، مستندين إلى ملاحظات دقيقة من الاستخدام اللغوي والوظيفي، وليس مجرد تصنيف اعتباطي، وهذا التقسيم لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يمتد تأثيره إلى مجالات التعليم، والتفسير، والبلاغة، والتحليل اللغوي الحديث، كما يظهر بوضوح في تطبيقات الحوسبة اللغوية، ومن هنا، فإن دراسة أقسام الكلام ليست مجرّد بحث في تعريفات، بل هي رحلة لفهم أعمق لبنية اللغة العربية، وقدرتها الفريدة على التعبير عن المعنى والصياغة الدقيقة للأفكار.

أهمية البحث:

1. يُشكّل تصنيف الكلمات إلى أقسامها المعروفة (اسم، فعل، حرف) اللبنة الأساسية لفهم تركيب الجملة العربية وتحليلها نحويًا بشكل سليم.
2. يمكّن هذا التصنيف الدارس من التمييز بين الأدوار المختلفة للكلمات في الجملة (مثل الفاعل، المفعول به، المضاف إليه) وفهم المعاني التي تقدمها وفق موقعها.
3. يُسهم الإلمام بأقسام الكلام بشكل مباشر في تطوير مهارتي القراءة الناقدة والفهم العميق للنصوص، كما أنه يمهد الطريق لدراسة علوم الصرف والبلاغة.
4. يعزز هذا الفهم القدرة على استخدام اللغة بدقة في السياقات الحياتية المختلفة (محادثة، كتابة)، ويعد أمراً حاسماً في مجالات التقنية الحديثة مثل معالجة اللغات الطبيعية وتحليل النصوص آليًا.
5. يوفّر إطارًا واضحًا للمعلمين لوضع مناهج تعليمية مُنظمة وفعّالة لتعليم قواعد اللغة العربية، بدءًا من المبادئ الأساسية وصولاً إلى القواعد المتقدمة.

أهداف الدراسة:

1. توضيح تعريف أقسام الكلام وأسس تقسيمها في اللغة العربية.
2. شرح الخصائص النحوية والصرفية لكل قسم من أقسام الكلام.
3. استعراض التداخلات اللغوية التي قد تطرأ بين أقسام الكلام المختلفة.
4. إبراز أهمية فهم أقسام الكلام في التحليل اللغوي والتعليم.
5. تقديم منهج واضح يمكن اتباعه لدراسة وتحليل الكلمات ضمن نصوص عربية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في الفجوة بين الأطر النظرية التقليدية لأقسام الكلام في اللغة العربية وتطبيقاتها العملية في سياقات اللغة المعاصرة، بما في ذلك تحليل النصوص الحديثة، وتعليم اللغة لغير الناطقين بها، ومعالجة اللغة الطبيعية. فبالرغم من وضوح التقسيم الثلاثي (اسم، فعل، حرف) في التراث النحوي، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات تداخل الأدوار الوظيفية والانزياح الدلالي في الاستخدام اللغوي الفعلي.

التساؤلات الرئيسية والفرعية:

السؤال الرئيسي:

كيف يمكن تطوير نموذج تحليلي لأقسام الكلام في اللغة العربية يجمع بين الأصالة النحوية ومتطلبات التطبيق في السياقات اللغوية المعاصرة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى دقة التقسيم التقليدي لأقسام الكلام (اسم، فعل، حرف) في تمثيل الواقع اللغوي للنصوص العربية الحديثة؟
2. ما أبرز حالات التداخل الوظيفي والدلالي بين أقسام الكلام في الاستخدام اللغوي المعاصر؟
3. كيف يمكن توظيف فهم أقسام الكلام في تحسين تعليم اللغة العربية وتذليل الصعوبات التي تواجه المتعلمين؟
4. ما دور أقسام الكلام في تطوير أدوات معالجة اللغة الطبيعية للعربية وفهم السياقات الدلالية؟
5. إلى أي درجة تختلف معايير تصنيف الكلمات بين المدارس النحوية العربية القديمة والدراسات اللغوية الحديثة؟

6. كيف يمكن بناء إطار تكاملي لدراسة أقسام الكلام يعزز الربط بين التنظير النحوي والتطبيقات العملية في التحليل اللغوي؟

منهج الدراسة:

- اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على المصادر النحوية الكلاسيكية والمعاصرة.
- تحليل الوظائف النحوية والصرفية لأقسام الكلام من خلال أمثلة لغوية متنوعة.
- رصد التداخلات والاختلافات بين الأقسام ودراسة أسبابها اللغوية.
- تقديم خلاصة منهجية تجمع بين النظرية والتطبيق لضمان فهم متكامل للموضوع.

خطة البحث: تشمل مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة:

تمهيد:

أولاً: مفهوم أقسام الكلام وأهميتها:

أقسام الكلام تمثل العمود الفقري للتركيب اللغوي في اللغة العربية، فهي تُحدّد طبيعة الكلمات ووظائفها داخل الجملة، ما يسهل عملية فهم النص وتحليله بشكل دقيق. يُقصد بأقسام الكلام تصنيف الكلمات إلى مجموعات تبعًا للدلالة النحوية والدلالية التي تحملها، وهو تقسيم يساعد على التمييز بين الأسماء التي تدل على الثبات والأشياء، والأفعال التي تدل على وقوع حدث أو حدوث فعل، والحروف التي تربط بين الكلمات وتُنشئ العلاقات النحوية داخل الجملة (ساقي، 1977).

وتكمن أهمية هذا التقسيم في كونه يُشكّل إطارًا منظمًا يستطيع الدارس والناقد من خلاله تحليل النصوص، وتحديد الوظائف اللغوية لكل كلمة، مما يفتح المجال لفهم أعمق للبنية النحوية والصرفية، كما يُسهم في تطوير مهارات التعبير والقراءة بشكل منهجي (الصنهاجي، 2014). لذا، يُعتبر تقسيم الكلام مدخلًا أساسيًا في تعليم اللغة العربية، ولا غنى عنه لأي دراسة لغوية أو نحوية، سواء في الأوساط التعليمية التقليدية أو في التطبيقات الحديثة مثل الحوسبة اللغوية.

ثانياً: تاريخ تقسيم أقسام الكلام عند النحاة العرب:

يرجع الفضل في وضع أساسيات تقسيم أقسام الكلام إلى النحاة العرب القدامى، الذين درسوا اللغة العربية بدقة وعناية، مستندين إلى ملاحظات الاستخدام اليومي وأحكام القواعد، ومن بين هؤلاء، يحتل عالم النحو الكبير سيبويه مكانة محورية، إذ يُعتبر مؤسس النحو العربي الذي وضع أُسس علميّة متينة لتنظيم اللغة، وفي كتابه "الكتاب"، قدم سيبويه تقسيمًا ثلاثيًا للكلام، يضم الاسم، والفعل، والحرف، هذا

التقسيم استند إلى خصائص دلالية ونحوية واضحة، حيث يرى أن الاسم يدل على ذات أو معنى ثابت، والفعل يدل على حدوث أو وقوع شيء، والحرف يربط بين الكلمات ويحدد العلاقات النحوية. لم يكتفِ سيبويه بذلك، بل توسع في وصف خصائص كل قسم، مبينًا الوظائف التي تؤديها الكلمات داخل الجملة (الحسن، 2012).

هذا التقسيم الثلاثي ظل راسخًا في علم النحو العربي، لأنه يراعي طبيعة اللغة العربية التي لا تفصل الصفات والظروف كأقسام مستقلة، بل تُعامل نحويًا كأسماء (يعقوب، 2001). كما أنه يُظهر عمق وثراء النظام اللغوي العربي، ويُبسط تحليل الجمل عبر فهم طبيعة الكلمات ودورها. مع مرور الزمن، اعتمد العلماء والمحدثون هذا التقسيم كأساس لأي دراسة نحوية، مؤكدين على أهميته في تعليم اللغة وتحليل النصوص الأدبية والدينية.

المبحث الأول: الاسم:

الاسْمُ في اللغة: الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن. وبهذا التعريف يتميّز الاسم عن الفعل الذي يقترن بزمن، وعن الحرف الذي لا يدل على معنى مستقل، ويشمل الاسم كل ما يُطلق على إنسان أو حيوان أو جماد أو نبات أو معنى مجرد. مثل: "رجل"، "شجرة"، "مدينة"، "علم"، "حرية"، فهو اللفظُ الموضوعُ على الجوهَرِ أَو العَرَض لتَفْصِل به بعضَه من بعضٍ (خليفة، العايدي، د.ت).

وأصل تأسيسه: اَلسُّمُوُّ، وألف الاسم زائدة ونقصانه الواو، فإذا صغرت قلت: سُمَيّ (الفراهيدي، د.ت).

كلمة تدلّ على إنسان أو حيوان أو شيء. ما يُعْرف به الشيء، ويُستدل به عليه، (وفي النحو): ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان كرجل وفرس (التونجي وآخرون، 2001).

وما يُعيِّن الاسم: «بلَّغ عن فلان بالاسْم» (حموي، 2000).

مما سبق يمكن القول يُعد التعريف الدقيق للاسم في اللغة العربية حجر الزاوية في فهم البنية النحوية والتصريفية. فتمييزه عن الفعل والحرف – من خلال دلالته المستقلة وعدم اقترانه بزمن – يُشكّل أساس التحليل اللغوي. شموليته لتسمية المحسوسات والمجردات تعكس غنى اللغة وقدرتها على تمثيل العالم واقعياً ومفاهيمياً. تظل هذه التعريفات التقليدية، برغم ظهور مناهج لغوية حديثة، إطاراً مرجعياً أساسياً لفهم النظام الدلالي والنحوي للعربية، مما يؤكد متانة التراث النحوي العربي وقدرته على الصمود أمام مستجدات التحليل اللغوي.

الاسم في الاصطلاح:

ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وهو ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل (الجرجاني، 1983)

الحاكم على حال العبد في الوقت من الاسماء الالهية (الجرجاني، 1983)

والاسم عند النحاة يُعرَّف بأنّه كلمة تدل على معنى في ذاتها، غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي أو المضارع أو المستقبل. وهذا التعريف يُبرز استقلال الاسم بمعناه دون الحاجة إلى زمن يقيّده، بخلاف الفعل الذي لا ينفك عن الدلالة على الزمن. وينقسم الاسم إلى قسمين رئيسين: اسم العين، وهو ما دلّ على شيء يقوم بذاته كالإنسان والحيوان، نحو: "زيد" و"عمرو". واسم المعنى، وهو ما لا يقوم بذاته، سواء أكان وجوديًا كالـ"علم" أم عدميًا كالـ"جهل".

وفي شرح المقاصد نجد توسيعًا في التعريف، إذ عُرِّف الاسم بأنه اللفظ المفرد الموضوع للمعنى، وهو بهذا الاعتبار يشمل أنواع الكلمة كلها، مما يكشف عن تنوع النظر في تحديد مفهوم الاسم بين النحاة والأصوليين. أما في الأنوار، فقد ورد تفسير آخر عند قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، حيث نُسب الاسم إلى معناه الاشتقاقي: فإن كان من الوسم كان علامةً للشيء، وإن كان من السمو كان دليلاً يرفع المعنى إلى الذهن. وعلى هذا الأساس يتّسع مفهوم الاسم في العرف ليشمل كل لفظ موضوع لمعنى، سواء أكان مركبًا أم مفردًا، مذكورًا على سبيل الخبر أو المخبر عنه أو حتى الرابط بينهما. أما في الاصطلاح الدقيق للنحاة، فقد استقرّ على أن الاسم هو المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان (نكري، 2000)

وهذا التدرج في التعريفات يكشف لنا أن حصر الاسم في "المفرد" ليس مطلقًا في جميع الاستعمالات، بل هو اصطلاح خاص عند النحويين، بينما يبقى المعنى الأوسع شاملاً لأنواع متعددة من الدلالات

خصائص الاسم النحوية والصرفية:

يمثل الاسم أحد الأركان الثلاثة الأساسية التي يتكوّن منها الكلام في اللغة العربية، إلى جانب الفعل والحرف. ويتميّز الاسم بجملة من الخصائص النحوية والصرفية التي تُمكِّن الدارس من تمييزه عن غيره، وتسهم في بناء الجملة وفق قواعد دقيقة ومحكمة (الصنهاجي، 2014) وتتضح هذه الخصائص من

خلال العلامات التي يقبلها الاسم دون غيره، وهي علامات تدل على هويته النحوية من جهة، وعلى وظائفه الصرفية من جهة أخرى.

أولًا: الخصائص النحوية

دخول أل التعريف عليه:

تُعد "أل" التعريف من أوضح العلامات النحوية التي تدل على الاسمية. فالاسم يقبل دخول "أل" لتعريفه أو تخصيصه، كما في قولنا: الكتابُ نافعٌ، والعلمُ نورٌ. ولا يصح دخول "أل" على الفعل أو الحرف، وهذا ما يجعلها معيارًا نحويًّا قاطعًا في تمييز الاسم (ساقي، 1977).

الجر بالحرف أو بالإضافة:

الاسم وحده هو الذي يقبل الجر، سواء كان بحرف الجر مثل "في"، "من"، "إلى"، كما في البيتِ، من الطريقِ، أو بالإضافة كما في بابُ الدارِ، حيث تُضاف الكلمة الأولى إلى الثانية لتكونا في علاقة نحوية تُعرف بالإضافة، ويكون المضاف إليه مجرورًا دائمًا.

قبول التنوين:

من الخصائص البارزة للاسم قبوله للتنوين، وهو نون ساكنة تُلحق آخر الكلمة نطقًا لا كتابةً في غير الوقف، وتُدلل على تنكير الاسم غالبًا، كما في كتابٌ، قلمًا، يومٍ. والفعل والحرف لا يُنونان، ما يضيف دلالة واضحة على اسمية الكلمة (خليفة، العايدي، د.ت)

الإسناد إليه:

الاسم يتمتع بإمكانية الإسناد إليه، أي أن يكون مبتدأً في الجملة الاسمية يُسند إليه خبر، كما في قولنا: الولدُ نائمٌ. وهذا بخلاف الفعل، الذي يُسند ولا يُسند إليه غالبًا. وهذه الخاصية تُثبت دور الاسم في بناء الجملة الاسمية ذات الطابع الإخباري الثابت (الحسن، 2012)

يتضح مما سبق أن الاسم يمتاز بخواص نحوية تجعله متميزًا عن الفعل والحرف، فهو وحده الذي يقبل الجر بالحرف أو بالإضافة، كما في قولنا: في البيتِ وبابُ الدارِ. وهو أيضًا الذي يقبل التنوين، تلك العلامة الصوتية التي تُظهر تنكيره وتدلّ على استقلاله في المعنى، كما في: كتابٌ ويومٍ. ثم إنه يتميّز بخاصية الإسناد إليه، حيث يُجعل مبتدأً يُسنَد إليه خبر، على نحو: الولدُ نائمٌ. هذه الخصائص الثلاث – الجر، والتنوين، والإسناد إليه – ترسم لنا ملامح الاسم بجلاء، وتؤكد على فرادته بين أقسام الكلمة الأخرى، مما يجعله ركيزةً أساسية في البنية النحوية والبيانية للغة العربية.

ثانيًا: الخصائص الصرفية:

الخصائص الصرفية للأسماء تكشف عن تميّزها في بنية اللغة العربية، فهي بين الإعراب والبناء تتنوع؛ فالأصل فيها الإعراب الذي تتغيّر به أواخر الكلمات تبعًا لموقعها في الجملة، مع وجود طائفة مبنية كأسماء الإشارة والضمائر. كما يظهر فيها الصرف وعدمه، فالأسماء تقبل التنوين والجر بالكسرة ما لم تُمنع من الصرف لعلة، مثل: أحمد ودمشق. ويضاف إلى ذلك خاصية الاشتقاق، إذ تستولد منها صيغ متعددة كاسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان، مما يمنحها مرونة وغنى دلالي.

الإعراب والبناء:

تتباين الأسماء بين الإعراب والبناء. فالغالب على الأسماء أن تكون معربةً، تتغيّر أواخرها بتغير العوامل الداخلة عليها، كما في: جاءَ محمدٌ، رأيتُ محمدًا، مررتُ بمحمدٍ. غير أنّ هناك أسماءً مبنية لا تتغير، كأسماء الإشارة (هذا، هذه)، وبعض الأسماء الموصولة (الذي، التي)، والضمائر (هو، هي، نحن) (التونجي وآخرون، 2001)

الصرف وعدمه:

الاسم أيضًا يقبل الصرف – أي التنوين والتجر بالكسرة – ما لم تكن هناك موانع صرفية، كأن يكون ممنوعًا من الصرف، مثل: أحمدُ، دمشقُ، فيُمنع من التنوين ولا يُجر إلا بالفتحة إن لم يُضف أو يدخل عليه "أل"(الصهناجي، 2014)

الاشتقاق من الجذر:

الاسم يقبل الاشتقاق من الجذر الثلاثي وغيره، كأن يُشتق من الفعل "كتب" اسم الفاعل "كاتب"، واسم المفعول "مكتوب"، واسم المكان "مكتَب"، واسم الآلة "مِكتبة". وهذه القدرة الاشتقاقية تُمثل جانبًا صرفيًّا خاصًّا بالاسم دون الفعل أو الحرف (ساقي، 1977)

التثنية والجمع:

يُثنّى الاسم ويُجمع، ويأخذ صيغًا متعددة بحسب نوعه، كأن نقول: كتاب – كتابان – كتب، وهذه السِمَة لا توجد في الحروف ولا تظهر في الأفعال بنفس الطريقة (الحسن، 2012)

وبهذا يتبين أنّ خصائص الاسم النحوية والصرفية تمثل إطارًا دلاليًّا ووظيفيًّا مميزًا يُسهِم في ضبط استعمال الكلمة داخل السياق، ويُعين على فهم الجملة العربية وبنيتها النحوية الرفيعة.

ويمكن أن يكون الاسم معربًا أو مبنيًا، ويظهر ذلك جليًا في الضمائر وأسماء الإشارة وبعض الأسماء الموصولة. كما يدخل في تكوين الجملة الاسمية التي تُستعمل للإخبار الثابت غالبًا.

3. الدلالة المعنوية:

الاسم بطبيعته يدل على الثبات، وهذه سمة دلالية واضحة. فحين نقول: "العدل أساس الحكم"، فإن "العدل" اسم يدل على معنى مجرد، لا يرتبط بزمن، ولكنه عنصر أساس في بناء المعنى الكلي (التونجي وآخرون، 2001)

يتضح مما تقدّم أن الاسم في العربية يجمع بين خصائص نحوية وصرفية ودلالية تجعله ركيزة لا غنى عنها في بناء الكلام. فهو يتنوع بين الإعراب والبناء، ويُصرف أو يُمنع وفق علل محددة، ويقبل الاشتقاق والتثنية والجمع، مما يبرز مرونته وغناه في تشكيل المعنى وتحديد الوظيفة داخل الجملة.

المبحث الثاني: الفعل:

الخصائص الصرفية للأسماء تكشف عن تميّزها في بنية اللغة العربية، فهي بين الإعراب والبناء تتنوع؛ فالأصل فيها الإعراب الذي تتغيّر به أواخر الكلمات تبعًا لموقعها في الجملة، مع وجود طائفة مبنية كأسماء الإشارة والضمائر. كما يظهر فيها الصرف وعدمه، فالأسماء تقبل التنوين والجر بالكسرة ما لم تُمنع من الصرف لعلة، مثل: أحمد ودمشق. ويضاف إلى ذلك خاصية الاشتقاق، إذ تستولد منها صيغ متعددة كاسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان، مما يمنحها مرونة وغنى دلالي.

تعريف الفعل: في اللغة:

قالَ الرَّاغبُ: الفِعْلُ التَّأْثيرُ مِن جهَةِ مُؤَثِّر وهو عامٌّ لمَا كانَ بإيجادِهِ أَو بغيرِهِ ولمَا كان بعلْمٍ أَو بغيرِهِ، ولمَا كان بقَصْدٍ أَو غيرِهِ، ولمَا كانَ مِن الإنْسانِ أَو الحَيوانِ أَو الجَمادِ، والعَمَلُ والصّنعُ أَخَصّ منه، انتَهَى (الزبيدي، 1965)

الفِعْلُ: اسم الحَدَث وهو كناية عن حركة الانسان وقيل كناية عن كل عمل متعدٍّ (ج) فِعَال وأَفْعَال وجمع الافعال اَفَاعِيل تقول «انَّ الرُشَى تفعل الأَفَاعِيل» وفي التعريفات الفعل هو الهيئة العارضة للمؤثّر في غيرِهِ بسبب التأْثير اولاً كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونهِ قاطعاً وقيل الفعل كون الشيء مؤَثِّراً في غيره كالقاطع ما دام قاطعاً (الشرتوني، د.ت).

كناية عن كل عمل متعدّ أَو غير متعدّ العرب تشتقُّ من الفعْل المُثُلَ للأَبنية التي جاءت عن العرب مثل

فُعالة وفَعُولة وأُفْعُول ومِفْعِيل وفِعْليل وفُعْلول وفِعْوَلّ وفِعَّل وفُعُلّ وفُعْلة ومُفْعَنْلِل وفَعِيل وفِعْيَل (بن منظور، 1955)

الفِعَل: [ف ع ل] جامد غير مصدري ثلاثي مجرد باب فعَل يفعَل

فعل الفَعْل [ف ع ل] مصدر ثلاثي مجرد باب فعَل يفعَل، والفَعْل، اسم للفِعْل الحسن من الجود والكرَم ونحوه خاصة في الخير والشر فلان كريم الفَعال وفلان لئيم الفَعال كناية عن حَياء الناقة وغيرها من الإناث (بن منظور، 1955)

كناية عن حياء الناقة وغيرها من الاناث (اللسان) (الشرتوني، د.ت)

الفعل في الاصطلاح: هو ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمن، وهو بذلك يختلف عن الاسم في اقترانه بالزمن، ويُعبّر عن وقوع حدث في زمن معيّن (الصهناجي، 2014)

الفعل عنصر جوهري في بناء الجملة العربية، فهو الركن الذي تُسند إليه الأسماء أو تُسند هي إليه، وتدور حوله معاني الحركة والحدوث والزمن. وقد خصّ النحاة الفعل بعناية كبيرة، نظرًا لما يتميز به من سمات صرفية ونحوية تجعل منه وحدة لغوية دينامية، قادرة على حمل الزمن وتغيير صيغها بحسب السياق والمتكلم والمخاطب. ومن أبرز التقسيمات التي اعتمدها النحاة العرب تقسيم الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام رئيسة: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وهو تقسيم دقيق ينبني على طبيعة الحدث وعلاقته بالزمن (الحشيشة، 2021)

فالفعل الماضي يدل على حدث وقع وانتهى، فهو يشير إلى أمر قد تم في زمن سابق، وانقضى أثره أو استقر في الذاكرة. من ذلك قولنا: "كتب الطالبُ درسه"، أو "قال الحكيم كلمته"، فالفعلان "كتب" و"قال" يحيلان إلى زمن مضى، ويوحيان بالإتمام والاكتمال. ويُصاغ الماضي عادة على وزن "فَعَلَ"، مع اختلافات في الحركات بحسب نوع الفعل، ويتّسم بثبات نسبي في الصيغة، إذ لا يلحقه كثير من التغييرات في البنية كما هو الحال في الفعل المضارع (النوري، 2018)

أما الفعل المضارع، فهو الفعل الذي يدل على حدث يقع في الزمن الحاضر أو المستقبل القريب، أو يتكرر حدوثه باستمرار، كقولنا: "يكتبُ الطفلُ واجبه"، أو "يقول المعلم الحقيقة". وقد يخرج المضارع من الحاضر إلى الدلالة على المستقبل بواسطة قرينة لغوية أو تركيبية، مثل دخول "سوف" أو "لن" عليه، فنقول: "سوف أذهب غدًا"، أو "لن أتأخر عن الموعد"(الحسن، 2012) يتميز المضارع بمرونة زمنية

وصرفية واسعة، إذ يقبل أدوات الجزم والنصب التي تغيّر من بنيته الصوتية وتؤثر في دلالته، كما أنه يرتبط بالسياق أكثر من غيره من الأفعال.

أما فعل الأمر، فهو الفعل الذي يُستعمل لطلب القيام بالفعل في المستقبل، أي أنّه لا يقع في الحال، بل يُراد به أن يتحقق بعد النطق به، نحو قولنا: "اكتبْ واجبك"، أو "قلْ الحق ولو على نفسك". ويتوجّه فعل الأمر نحو المخاطب دومًا، ويأخذ صيغة مختصرة تتسم بالقصر والوضوح، وغالبًا ما يُبنى على السكون أو حذف حرف العلة، ولا يقترن بزمن ظاهر، بل يُستفاد زمنه من السياق، ومن طبيعة طلب الأداء (النوري، 2018)

وتمتد خصائص الفعل في اللغة العربية إلى ما هو أبعد من دلالته الزمنية، فتتجلى في جملة من السمات النحوية والصرفية التي تجعل من الفعل وحدة لغوية مميزة. ومن أبرز هذه الخصائص اقتران الفعل بزمن، وهي السمة الفارقة التي تميّز الفعل عن الاسم والحرف، فالفعل لا يمكن أن يُتصوَّر دون زمن، بل إن تعريفه في أكثر كتب النحو يتضمّن الإشارة إلى دلالته على حدث مقترن بزمن. ومن ثمّ فإن الزمن في الفعل ليس مجرّد عامل خارجي، بل هو جزء من بنيته الدلالية والصرفية (الصهناجي، 2014)

ويُعد دخول أدوات الجزم والنصب من الخصائص النحوية المهمة التي تميز الفعل المضارع تحديدًا. فحروف الجزم مثل "لم" و"لا الناهية" تؤثر في المضارع فتسلبه الحركة الإعرابية، وتُسكن آخره، فنقول: "لم يكتبْ"، أو "لا تذهبْ"، بينما تدخل حروف النصب كـ"أن" و"لن" لتُحدث تغيرًا في آخره بحذفه أو فتحه، كما في: "لن يذهبَ"، أو "أن تكتبَ". وهذا التفاعل بين الفعل وهذه الأدوات يُظهر قابلية الفعل للتأثر بالعوامل النحوية، ويؤكد ارتباطه الوثيق بالزمن والوظيفة داخل التركيب (ساقي، 1977).

ومن السمات النحوية كذلك قابلية الفعل للإسناد إليه الفاعل، أو إسناده إلى مفعول به، وهي خاصية لا توجد في الاسم، فالفعل بطبيعته حركة دالة على الفاعلية أو الانفعال، ولذلك نجد في الجمل الفعلية دائمًا فاعلًا يدل على من قام بالفعل، كقولنا: "كتب الطالبُ"، أو "أكل الطفلُ"، وقد يستكمل الفعل معناه بمفعول به يدل على من وقع عليه الفعل، كما في: "كتب الطالبُ الدرسَ"، أو "أكل الطفلُ التفاحةَ". وتُظهر هذه البنية المزدوجة تفاعل الفعل مع عناصر الجملة وتوزيع الأدوار داخل التركيب (الحسن، 2012)

ويبرز الجانب الصرفي للفعل بوضوح من خلال تصريفه بحسب الضمائر، حيث يتغير الفعل في صيغته النهائية بحسب المتكلم والمخاطب والغائب، وبحسب العدد والنوع، فنقول: "كتبتُ، كتبنا، كتبوا، كتبَتْ، تكتبين"، وهكذا تتنوع البنى الصرفية للفعل لتُناسب الضمائر المختلفة، ما يمنح العربية طاقة اشتقاقية

هائلة، ويُيسّر التعبير عن دقائق المعاني والفوارق السياقية. وتسمح هذه القدرة التصريفية بتوليد عدد كبير من الصيغ من أصل واحد، مما يُثري المعجم ويوسع إمكانات التعبير.

وتنعكس هذه الخصائص الصرفية في نظام اشتقاقي فريد، حيث يُمكن أن تُشتق من الفعل الواحد صيغ متعددة تدل على اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة، وغيرها، وهو ما يُظهر مرونة الفعل في منظومة التصريف العربي، ويمنح اللغة قابلية للتوسع والتجدد من داخلها (ساقي، 1977).

مما سبق يتبين أن الفعل في اللغة العربية، بما يحمله من دلالة زمنية، وبما يتمتع به من خصائص نحوية وصرفية، يمثل حجر الزاوية في بناء الجملة، ومصدرًا رئيسًا للدلالة على الحركة والتغير، ووسيلة حيوية للتعبير عن المعاني المختلفة في سياقات الحياة اليومية والفكرية والبيانية، فهو ليس مجرد أداة للتعبير عن الزمن، بل كائن لغوي حيّ يتحرك بين الضمائر، ويُغير وجهه بحسب السياق، ويُسهم في تشكيل النسيج البلاغي للجملة العربية.

3. الدلالة المعنوية:

يدل الفعل على حدث متغيّر، أي أن الحركة من سماته الجوهرية. ولذا فإن الجملة الفعلية تعكس غالبًا دلالات الحدث، والتغيّر، والانفعال، والتأثير، مثل: "تحرّكت القافلة"، "بدأ الدرس"، "نضج الثمر". الفعل في اللغة العربية هو ركيزة أساسية في بناء الجملة، ويمتاز بقدرته على حمل الزمن وتحديد طبيعة الحدث. وينقسم الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أنواع رئيسة: الفعل الماضي، وهو ما يدل على حدث وقع وانتهى، مثل "ذهب" و"أكل"، والفعل المضارع، وهو ما يشير إلى حدث يحدث الآن أو يتكرر، مثل "يكتب" و"يجلس"، وفعل الأمر، الذي يدل على طلب حدوث شيء في المستقبل، كـ"اكتب" و"اذهب"(الحشيشة، 2021).

ويتميّز الفعل بخصائص نحوية وصرفية دقيقة، منها: اقترانه بالزمن، وقبوله أدوات الجزم والنصب في حالة المضارع، كـ"لم يذهب" أو "لن يكتب". كما أنّ الفعل يسند إليه فاعل دائمًا، وقد يتعدى إلى مفعول به بحسب نوعه. ويظهر تنوع الأفعال في تصريفها بحسب الضمائر، مثل: "ذهبتُ"، "ذهبنا"، "ذهبوا"، مما يدل على مرونة بنيوية ثرية (الصنهاجي، 2014).

هذا التنوّع في الصيغ والوظائف يمنح الفعل دورًا محوريًا في التعبير اللغوي، ويُبرز قدرة العربية على الاشتقاق والتوليد من جذر فعلي واحد، مما يثري المعجم ويزيد من قدرة المتكلم على الدقة والتفنّن في

التعبير عن مختلف الأحوال والأزمنة.

المبحث الثالث: الحرف:

الحرف في اللغة العربية عنصر نحوي دقيق، لكنه يؤدي دورًا أساسيًا في الربط بين أجزاء الكلام وتنظيم العلاقات بين المعاني. ويُعرف الحرف بأنه "ما دلّ على معنى في غيره"، أي أن معناه لا يظهر إذا وُضع بمفرده، بل لا يفهم إلا إذا دخل في سياق مع كلمات أخرى. فحين نقول مثلًا "من البيت"، ويتضح أن "من" تشير إلى ابتداء الغاية المكانية، وهذا المعنى لا يمكن فهمه من "من" وحدها، بل من اقترانها بكلمة "البيت". فالحرف، بهذا المعنى، يشبه المفتاح الذي لا يفتح إلا إذا وُضع في قفل معيّن (التونجي وآخرون، 2001).

ومن هنا، تتبيّن أهمية الحرف بوصفه أداة وظيفية تربط بين أجزاء الكلام. فدوره ليس أن يُنشئ معنى مستقلًا بذاته كما هو حال الاسم أو الفعل، بل أن يُكمّل السياق ويوجّه المعنى ويوضّحه. ويُقسّم الحرف في النظام النحوي إلى عدّة أنواع بحسب وظيفته، منها: حروف الجر كـ"في" و"على" و"إلى"، وحروف النصب مثل "أن" و"لن"، وحروف الجزم كـ"لم" و"لا الناهية"، وحروف العطف كـ"و" و"ثم"، فضلًا عن حروف الاستفهام والشرط والجواب والتوكيد وغيرها. ولكل نوع من هذه الحروف وظيفة محددة تؤدي إلى تغيّر في بنية الجملة أو دلالتها أو في شكل الأفعال التي تليها (ساقي، 1977).

الحروف تمتاز بخصائص لغوية تجعلها متميزة عن غيرها من أقسام الكلام. من أبرز هذه الخصائص: أنها لا تتصرّف، أي أنها لا تتغيّر حسب الزمان أو النوع أو العدد، بخلاف الأفعال التي تتصّرف بحسب الزمن أو الضمائر، والأسماء التي تتغيّر بإضافتها أو تنوينها أو تعريفها. فالحرف يبقى على حاله، لا تلحقه علامات الإعراب الظاهرة إلا بحسب موقعه في الجملة، وغالبًا ما تكون علاماته محدودة وثابتة (نهر، 2002). كذلك، لا يقبل الحرف أيًّا من علامات الاسم كالتنوين أو الجر بالإضافة، ولا من علامات الفعل كالتصريف أو اقترانه بالزمن. وهذا ما يجعله قسمًا لغويًا مستقلًا له قواعده وخصائصه الخاصة.

أحد أهم الفروق بين الحرف وغيره من أقسام الكلام هو غياب الدلالة المستقلة. فالحرف لا يستطيع أن يكون مسندًا أو مسندًا إليه، ولا يكون محورًا للجملة، بل يأتي دومًا في دور تابع، وظيفته أن يربط بين اسمين، أو بين فعل واسم، أو بين جملتين، حسب نوعه (الصنهاجي، 2014)، فحروف الجر مثلًا تحتاج

إلى اسم يليها ليكتمل معناها، كما في "ذهبت إلى السوق"، حيث إن "إلى" وحدها لا تكشف المعنى الكامل، لكن وجودها يوضّح الجهة أو الاتجاه، ما يجعلها ضرورية لفهم الجملة.

من جهة الدلالة، فالحروف تشبه الأدوات التنظيمية في اللغة، إذ تضبط العلاقات وتحدد الاتجاهات وتبني الجملة بناءً سليمًا. إنها تُشبه الجسور التي تربط بين الضفاف، أو العقد التي تجمع أجزاء العقد اللغوي. دون الحروف، تصبح الجملة مفككة أو مبهمة، وقد تفقد معناها تمامًا. تأمل مثلًا الفرق بين: "جلست الكرسي" و"جلست على الكرسي" (التونجي وآخرون، 2001). في الأولى، الجملة غير مفهومة وربما تُعد خاطئة، أما في الثانية، فبوجود الحرف "على"، يتضح المعنى ويتحدد موقع الجلوس. وهكذا، فالحرف لا يُنتج المعنى بمفرده، لكنه يُسهم في توليده عندما يوضع في السياق المناسب، ولا يمكن إغفال الجانب النحوي للحروف، فهي تؤثّر تأثيرًا واضحًا على ما بعدها. فحروف الجر مثلًا تجر الاسم الذي يليها لفظًا، وتغيّر موقعه الإعرابي. وحروف النصب تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، مثل "لن ينجح الكسول"، حيث "لن" هي التي تسببت في نصب "ينجح". وكذلك حروف الجزم تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، كما في "لم يذهب"، فتجعل الفعل مجزومًا بالسكون. وهذا التأثير النحوي يمنح الحروف قوة تنظيمية تجعلها عنصرًا أساسيًا في بناء الجملة وتحديد المعنى (التونجي وآخرون، 2001).

وللحروف أثر بلاغي كذلك. فاختيار حرف معين بدلًا من آخر قد يغيّر نغمة الجملة أو يُشير إلى دقّة معينة في المعنى. مثلًا، "ذهبت إلى السوق" ليست كـ"ذهبت للسوق"، فـ"إلى" تفيد الاتجاه المجرد، بينما "اللام" تفيد القصد والغرض (نهر، 2002). وهكذا، فإنّ الحروف ليست مجرد وسائط لغوية محايدة، بل أدوات دقيقة يمكن أن تُستعمل لتلوين المعنى وتعميقه. هذا ما يجعلها تستحق التأمل والدراسة، رغم بساطتها الظاهرة.

ولا يخفى على الناظر في أساليب البيان العربي، خاصة في النصوص الأدبية والقرآنية، مقدار الحضور القوي للحروف، سواء في تنويع المعاني أو في تحقيق الإيقاع أو في إحكام البناء. ففي القرآن الكريم، نجد مثلًا عناية دقيقة باستعمال الحروف، كما في التفريق بين "من" و"عن"، أو "في" و"على"، أو استخدام حروف التوكيد في مواضع محددة لإظهار الشدة أو الاستمرار أو الحصر. فهذه الحروف ليست زائدة، بل لها دور معنوي وفني في آنٍ معًا(الحسن، 2012)

من الجوانب الجمالية للحروف أيضًا أنها تُكسب اللغة العربية مرونة وسلاسة. فهي تُمكّن المتكلم من الانتقال بين المعاني بسلاسة، وتساعد على تنظيم الكلام بطريقة منطقية، فتجعل الجمل تتوالى بانسجام

وتكامل. إننا، حين نكتب أو نتحدث، نعتمد على الحروف أكثر مما نتصور، فهي الخيط الذي ينظم الأفكار، والآداة التي تُبرز المعاني الدقيقة، حتى لو لم تظهر بوضوح لمن لا يُمعن النظر (نهر، 2002). ويُمكن القول إن فهم الحروف ودراستها جزء لا يتجزأ من إتقان العربية. فالمتعلم الذي يَفهم أثر "حتى" في الجملة، أو يميز بين "أن" و"إن"، أو يدرك دلالة "بل" و"لكن"، إنما يُمسك بمفاتيح الفهم العميق للغة. وهذه الحروف، رغم صغر حجمها، تختزن في طيّاتها عُمقًا نحويًا ودلاليًا بالغ الأهمية.

مما سبق يتبين أنّ الحرف في نهاية المطاف، وإن كان أضعف أقسام الكلام من حيث الدلالة المستقلة، إلا أنه أقواها من حيث الأثر في البناء، وهو كالوتر في آلة موسيقية: لا يصنع اللحن وحده، لكنه ضروري لنغم متكامل. وبدونه تختل الجملة، وتضطرب العلاقات، ويتعذّر التوصيل السليم للمعنى. لذا فإنّ دراسته ليست ترفًا، بل ضرورة لكل من أراد أن يتقن العربية نحوًا وبلاغة وفهمًا.

رابعًا: الأساس النظري لتقسيم الكلمة:

قام النحاة العرب، وعلى رأسهم سيبويه، بتقسيم الكلمة في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الاسم، والفعل، والحرف. ولم يكن هذا التقسيم وليد الصدفة أو مجرد تبويب اصطلاحي، بل جاء نتيجة ملاحظة دقيقة لطبيعة الاستخدام اللغوي في النصوص المنطوقة والمكتوبة، فاستند إلى أسس دلالية وسياقية متينة (التونجي وآخرون، 2001). فكل قسم من هذه الأقسام يمتلك وظيفة محددة ومتميزة، تسهم في بناء الجملة ومعناها الكلي.

الاسم، في نظرهم، هو ما دلّ على شيء أو ذات مستقلة، سواء كان ملموسًا كـ"كتاب" و"شمس"، أو معنويًا كـ"علم" و"حب". أما الفعل، فدلّ على حدوث أمر في زمن معين، كأن نقول "ذهب"، "يكتب"، أو "سوف ينجح". أما الحرف، فهو ما دلّ على معنى في غيره، أي أنه لا يحمل دلالة مستقلة، بل يكتسب قيمته الوظيفية من السياق الذي يوضع فيه، كما في "في"، "من"، و"إلى"(المرادي، 2016)

ومن اللافت أن هذا التقسيم اقتصر على هذه الثلاثة دون أن يدرج أقسامًا كالصفات أو الظروف التي نجدها في لغات أخرى. لكنّ النحاة العرب تعاملوا مع "الصفة" بوصفها نوعًا من الاسم، ومع "الظرف" كذلك، إذ إنها تأخذ إعراب الاسم وتدخل في نظام الجملة بوصفها مكملة لها، لا قسمًا مستقلاً(التونجي وآخرون، 2001).

وهذا التصنيف الثلاثي ساهم بشكل بالغ في ضبط قواعد اللغة وتحليل تراكيبها. فبفضله أمكن بناء نظام نحوي مرن ودقيق يُمكّن المتعلّم من تفكيك الجمل وتحليلها وفهم وظائف كل كلمة ضمن السياق

العام. وهكذا، لم يكن هذا الأساس النظري مجرد تنظير أكاديمي، بل كان ضرورة لفهم بنية اللغة العربية والتعامل معها بوعي وفهم.

خامسًا: التداخل والتمايز بين أقسام الكلام:

رغم وضوح القواعد النظرية التي استند إليها النحاة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، إلا أن الواقع اللغوي كثيرًا ما يكشف عن مرونة واسعة وتداخل بين هذه الأقسام، مما يدل على حيوية اللغة العربية وقدرتها على التكيّف مع السياق، بل وتحدي التصنيفات الجامدة أحيانًا(الحسن، 2012). فالكلمة الواحدة قد تؤدي أكثر من وظيفة بحسب موضعها في الجملة، الأمر الذي يتطلب من المتعلم والنحوي قدرًا عاليًا من الوعي السياقي والفهم العميق لبنية اللغة.

لنأخذ مثلًا كلمة "كم"، فهي تارةً تُستعمل كأداة استفهام في قولنا: "كم كتابًا قرأت؟"، وهنا تدخل في باب أسماء الاستفهام. وتارةً تُستعمل كأداة خبرية في قولنا: "كم من كتابٍ قرأتُه!"، فتصبح أداة تعجب تفيد الإكثار(البغدادي، د.ت) في هذين الاستخدامين، تتغير الوظيفة النحوية والدلالية، رغم بقاء الكلمة ذاتها كذلك "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وهما من الأفعال الجامدة، أي لا تُصرفان مثل باقي الأفعال: فلا نقول "نِعِمَ" أو "نَعِمَ"، ولا "بَئِسُوا" أو "بِئْسَتْ". ومع ذلك، تُعدّ أفعالًا لأنها تدل على الحدث، وتقبل فاعلًا، مثل: "نِعْمَ ما تفعلُه"، و"بِئْسَ ما تَصنعُ". وقد أثار هذا النوع من الألفاظ جدلًا بين النحاة، فذهب بعضهم إلى معاملتها معاملة خاصة، وآخرون إلى محاولة ضمها إلى أقسام مستقرة(التونجي وآخرون، 2001).

مثل هذه الحالات تُبرز التداخل بين حدود الأقسام، لكنها لا تُقوّض أصل التقسيم الثلاثي، بل تؤكد أن هذا التصنيف مؤسس على الغالب والمعتاد، لا على الشاذ والنادر. واللغة، بطبيعتها، لا تقبل الانحباس في قوالب صارمة دائمًا. لهذا السبب، ظلّ النحوي العربي يتعامل مع هذه التداخلات بمرونة منهجية، واضعًا نصب عينيه السياق بوصفه المرجع الأول في تحديد وظيفة الكلمة(الأسمر، يعقوب، 2015).

من هنا، فإن فهم التمايز بين أقسام الكلام لا يُكتسب بمجرد حفظ القواعد، بل عبر التمرّس في تحليل النصوص والتفريق بين الدلالة الأصلية والدلالة السياقية. فالكلمة، كالكائن الحي، تتنفس داخل الجملة، وقد تلبس لبوسًا جديدًا حسب الدور الذي تُسند إليه.

سادسًا: أثر أقسام الكلام في التعليم والتحليل اللغوي:

إنّ تقسيم الكلمة في اللغة العربية إلى اسم وفعل وحرف ليس مجرد تقسيم نظري جامد، بل هو أساس

فعلي ترتكز عليه عمليات التعليم والتحليل اللغوي منذ المراحل الأولى للتعلّم وحتى الدراسات العليا في اللسانيات وعلوم اللغة. هذه الأقسام الثلاثة تشكّل البنية الأساسية للجملة العربية، ومن خلالها تُبنى المعاني وتُفهم التراكيب (البغدادي، د.ت).

فعند تعليم الطفل اللغة لأول مرة، لا يمكن البدء بالجمل المعقدة أو المفاهيم المجردة، بل تُبنى المعرفة من خلال تعليم الكلمات البسيطة، والتمييز بينها حسب نوعها: هذا "اسم"، وهذه "فعل"، وهذا "حرف". يبدأ الطفل تدريجيًا بفهم أن الاسم يدل على شيء ثابت أو محسوس، والفعل يدل على حدث يحدث في الزمن، والحرف هو الأداة التي تصل بين المعاني وتنسّقها. وبهذا التأسيس، تتطور قدرته على تكوين الجمل الصحيحة (المرادي، 2016).

أما في البيئة التعليمية النظامية، فإن المعلم حين يقوم بشرح النصوص الأدبية أو النحوية، أو حتى في دروس الإملاء، فإن أول ما يفعله هو التفكيك اللغوي للنص: ما نوع هذه الكلمة؟ هل هي اسم أم فعل أم حرف؟ هل الكلمة فاعل أم مفعول؟ وهل هذا الفعل مبني أم معرب؟ هذه الأسئلة لا تُطرح عبثًا، بل تُبنى عليها استراتيجيات الفهم والتحليل، وتنطلق منها مهارات الإعراب والتأويل والتذوق اللغوي.

إنّ الاسم في اللغة العربية يشير إلى الثبات، إلى المعنى القائم بذاته، وهو ما يجعل منه ركيزة في بناء الجملة الاسمية، وفي الوصف، وفي الإحالة المرجعية. أما الفعل، فهو الكلمة الدالة على الحركة والزمن، ومنه تستمد الجملة العربية حيويتها وديناميكيتها، ويُبنى عليه الأسناد، والربط بين المبتدأ والخبر أو بين الفاعل والمفعول. أما الحرف، فيبدو لأول وهلة تابعًا أو ثانويًا، لكنه في الحقيقة هو "النسيج النحوي" الذي يربط مكونات الجملة ويمنحها معناها الكامل. تخيّل فقط جملةً بدون حروف جر، أو عطف، أو نصب، ستتحول الجملة إلى مجموعة كلمات منفصلة لا رابط بينها (الأسمر، يعقوب، 2015).

لقد أظهرت هذه الدراسة – في ضوء العرض السابق – كيف أن خصائص كل قسم من هذه الأقسام ليست مجرد خواص لغوية جامدة، بل خصائص وظيفية، دلالية، وصرفية تؤثر مباشرة على بناء الجملة، وعلى إنتاج المعنى، وعلى فهم النصوص. تمييز هذه الأقسام هو الخطوة الأولى لفهم الجملة وتحليلها، كما أنه مقدمة ضرورية لفهم البنية العميقة للغة.

فهل يُعقل أن يحاول متعلم فهم نحو اللغة أو تفسير القرآن الكريم أو تأويل الشعر العربي، دون أن يعي الفارق بين الاسم والفعل والحرف؟ إنّ الأمر لا يتوقف عند حد التعليم المدرسي، بل يمتد إلى الفقه، والتفسير، والبلاغة، وحتى تحليل الخطاب المعاصر (المرادي، 2016).

ولذلك، فإن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف هو من أعمدة المعرفة النحوية، ومنطلق رئيس لفهم اللغة العربية في مستوياتها كافة: التعليمية، الأدبية، التفسيرية، والحاسوبية. وهو كذلك تقسيم عميق متجذّر في التجربة اللغوية العربية منذ سيبويه، أثبت صلاحيته عبر العصور، وظلّ مرجعًا في مدارس النحو، وفي مناهج التعليم، وفي آليات الفهم اللغوي.

ومن هنا، فإن هذا التقسيم لا يُنظر إليه كإطار نظري فقط، بل كأداة تفكيك وتحليل وإنتاج للغة. فكما لا تُبنى العمارة دون أعمدة، لا يُبنى فهم الجملة العربية دون إدراك هذه الأقسام. وهل نبالغ إن قلنا إنّ إتقان هذا التمييز هو مفتاح الدخول إلى عالم اللغة العربية من أوسع أبوابه؟

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات. وبعد هذا العرض الموجز لموضوع أقسام الكلام، يمكن استخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا: النتائج:

1. يتأسس تقسيم الكلام في اللغة العربية إلى اسم وفعل وحرف على قواعد دلالية وسياقية دقيقة.
2. الاسم يتميّز بخصائص صرفية ونحوية واضحة، مثل دخول "أل"، التنوين، وقبوله الجر والإسناد.
3. الفعل يدل على الحدث المرتبط بزمن، ويتمايز بصيغه الثلاث: الماضي، والمضارع، والأمر، مع ما يعتريها من جزم ونصب.
4. الحرف أداة ربط لا يكتسب معناه إلا من خلال اقترانه بكلمات أخرى، ولا يقبل علامات الاسم أو الفعل.
5. يظهر التداخل بين أقسام الكلام أحيانًا، لكن ذلك لا يُلغِي الحدود الأصلية لها، بل يعكس مرونة اللغة العربية.
6. النحاة العرب، وعلى رأسهم سيبويه، اعتمدوا في تقسيمهم للكلام على استقراء دقيق لبنية الجملة العربية وسياقاتها.
7. تقسيم الكلام إلى هذه الأقسام الثلاثة كان له أثر كبير في بناء النحو العربي وتحليل النصوص القديمة والحديثة.
8. لا غنى عن هذا التقسيم في مجالات تعليم اللغة، وتحليلها الحاسوبي، وتفسير النصوص الأدبية والشرعية.

ثانيًا: التوصيات:

1. ضرورة تعزيز تدريس أقسام الكلام بأسلوب تطبيقي في مختلف المراحل التعليمية، لتيسير فهم النحو لدى الطلاب.
2. الدعوة إلى الربط بين أقسام الكلام والسياق التداولي في المناهج الحديثة، لتمكين المتعلمين من استخدامها بدقة.
3. الاستفادة من نتائج هذا التقسيم في تطوير أدوات الحوسبة اللغوية والبرمجيات التعليمية الخاصة باللغة العربية.
4. تشجيع الباحثين على إجراء دراسات مقارنة بين أقسام الكلام في العربية واللغات الأخرى، لإبراز خصوصية النظام النحوي العربي.

المراجع:

1. ابن منظور .(1955) .لسان العرب .بيروت: دار صادر.
2. الأسمر، راجي، ويعقوب، اميل بديع .(2015) .المعجم المفصل في علم الصرف .بيروت: دار الكتب العلمية.
3. التونجي، محمد، الأسمر، راجي.، ويعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في علوم اللغة – الألسنيات (الجزء 1). بيروت: دار الكتب العلمية، ص 63.
4. البغدادي، زكي(د.ت) .منظومة الحروف العربية .القاهرة: مكتبة وهبة، ص 127.
5. الحسن، الوارث (2012) .أصول الكلام في علم المعاني بين تحديد المفهوم وتأصيل المصطلح .بيروت: دار المدار الإسلامي، ص 11.
6. الحشيشة، سرور .(2021) قوة الأفعال وضعفها حسب تعديتها ولزومها .عمّان: دار اليازوري العلمية، ص 73.
7. خليفة، شعبان عبد العزيز.، والعايدي، محمد عوض (د.ت) مداخل الأسماء العربية القديمة (الجزء 1) القاهرة: مكتبة الآداب.
8. الزبيدي، مرتضى .(1965) *تاج العروس من* جواهر القاموس .الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.
9. ساقي، فاضل مصطفى .(1977) .أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة .بيروت: دار الجنان، ص 93.
10. الشرتوني، أحمد بن مصطفى (د.ت) أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد .بيروت: دار الكتب العلمية.
11. الصنهاجي، محمد بن محمد .(2014) .شرح الآجرومية .بيروت: دار السلام.
12. المرادي، الحسن بن قاسم .(2016) .الجنى الداني في حروف المعاني .تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دمشق: دار ابن كثير، ص 4.
13. نهر، هادي .(2002) .الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها .بيروت: دار الكتب العلمية، ص 226.
14. النوري، محمد جواد .(2018) .الأفعال الثلاثية المزيدة في اللغة العربية: دراسة صرفية .عمّان: دار صفاء، ص 10.